سلسلة الدروس (١٤)
١٤٤٨هـ

شرح

تفسير القرآن العظيم

للحافظ

أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي

(٧٠٠ - ٧٧٤هـ)

للشيخة

أم عبد الله بنت الشيخ مقبل بن هادي الوادعي

حفظها الله تعالى

دار الوادعية

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الأول

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فسنتدارس -إن شاء الله تعالى- من أول «تفسير الحافظ ابن كثير»، بدءًا بمقدمة والدي رحمه الله، ثم مقدمة الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسير سورة الفاتحة، فما بعد إن شاء الله تَعَالَى، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن ييسر لنا ذلك.

و «تفسير ابن كثير» كنز من الكنوز العلمية، ومن يقرأ فيه، ويرجع إليه في بحوثه يجد ما يشفي عليله، ويروي غليله، و«لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ» كما قال النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ (١).

ولا يهولنَّكَ طول الكتاب وسعته، واختلاف الأقوال فيه؛ فلديك الحافظ ابن كثير في مواضع كثيرة يُغربِلُها، ويرجح، ويناقش، وينتقد، وقد يجمع بينها إذا أمكن، أو يقول: والآية تشمل هذا كله. وقد يسكت ويترك هذا للقارئ، وعسى الله الكريم

---

(١) رواه الإمام أحمد (١٨٤١) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

الأكرم الوهاب أن يفتح ويلهم ويكشف ما أُغلق، ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا ﴿٢٠﴾﴾ [الإسراء].

علمًا أننا سننشر إن شاء الله تعليقات والدي على «تفسير ابن كثير»، وأيضًا التي كان يعلقها بخط يده في حواشي هذا الكتاب أثناء تدريسه، فاللهم وفقنا، وسددنا، ويسر طريقنا، وأعذنا من فتنة المحيا والممات.

وقبل البدء إليكم كلامٌ للشيخ الألباني رحمه الله عن بعض عمل والدي في هذا التفسير، والشهادة له بأنه من أهل المعرفة بهذا الفن، أي: فن علم الحديث:

قال رحمه الله في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» تحت رقم (٢٠٧٦)-في أثناء الكلام على حديث: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ عَضُوضٌ، يَعَضُّ الْمُؤمنُ عَلَى مَا فِي يَدَيْهِ وَيَنْسَى الفَضْلَ»-: وأما أهل المعرفة بهذا الفنِّ[٢]، فهم لا يشُكُّون في ضعف مثل هذا الحديث، فهذا هو الشيخ الفاضل مقبل بن هادي اليماني يقول في تخريجه على «ابن كثير» (١/٥١٣) بعد أن تكلم على رجال إسناده بإيجازٍ مفيدٍ فردًا فردًا: والحديث ضعيف؛ من أجل الانقطاع، وضعَّفَ عبيدالله بن الوليد الوصافي.

---

(٢) وهذه شهادة وتزكية من الشيخ الألباني لتلميذه الشيخ مقبل رحمهما الله:

بأنه من أهل المعرفة بهذا الفن -أي: فن علم الحديث-، وأنه شيخ فاضل، وأنه من تلاميذه؛ لقوله فيما بعد: وكذلك فعل مخرج أحاديثه صاحبنا الفاضل الشيخ مقبل.

وهذا كما يقولون: أصحاب ابن مسعود، أي: تلاميذ ابن مسعود.

وقال رحمه الله مُشِيْدًا بتلميذِهِ في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» تحت رقم(٢٨٢٩):

وكذلك فعل مخرِّجُ أحاديثه صاحبُنا الفاضل الشيخ مقبل بن هادي، فلم يزد عليه شيئًا...

أم عبد الله بنت الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

١٤٤٨/١/٢٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ لِهَذَا الجُزْءِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ «تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ» رَحِمَهُ اللهُ لَهُ مَكَانَةٌ كَبِيرَةٌ فِي نُفُوسِ مُحِبِّي كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَقَدْ قُمْتُ بِحَمْدِ اللهِ بِتَحْقِيقِ جُزْأَيْنِ مِنْهُ، وَطُبِعَ الأَوَّلُ، وَخَرَجَ فِي وَرَقٍ فَاخِرٍ وَتَجْلِيدٍ بَاهِرٍ، وَسُرِرْتُ غَايَةَ السُّرُورِ حِينَ رَأَيْتُهُ، وَلَكِنْ عِنْدَ أَنْ رَاجَعْنَاهُ عَثَرْنَا عَلَى أَخْطَاءٍ كَثِيرَةٍ بَلْ بَعْضُهَا شَنِيعَةٌ، فَأَصْلَحْنَا مَا تَيَسَّرَ وَقْتَ القِرَاءَةِ، وَكَمَّلَ إِخْوَانِي فِي اللهِ حَفِظَهُمُ اللهُ مَا بَقِيَ، وَقَدْ رَأَيْنَا إِعَادَةَ طَبْعِهِ مَعَ أَخَوَيْهِ وَالأَجْزَاءِ القَادِمَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ.

وَقَدْ حَرَصْتُ كُلَّ الحِرْصِ عَلَى الاِخْتِصَارِ؛ حَتَّى لَا يَكْبُرَ حَجْمُ الكِتَابِ؛ بِسَبَبِ التَّخْرِيجِ وَالمُقَارَنَةِ بَيْنَ النُّصُوصِ فِي الحَوَاشِي.

نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَ العَمَلَ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِالأَصْلِ وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّخْرِيجِ الإِسْلَامَ وَالمُسْلِمِينَ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الوَادِعِيُّ

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ المُحَقِّقِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَالَاهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ «تَفْسِيرَ الحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ» يُعْتَبَرُ مَرْجِعًا فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ، وَفِي عِلْمِ الحَدِيثِ، وَفِي الأَحْكَامِ، وَفِي العَقَائِدِ، وَقَدْ نَقَلَ عَنْ أُصُولٍ لَيْسَتْ فِي مُتَنَاوَلِنَا، وَيَمْتَازُ تَفْسِيرُهُ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ تَفْسِيرِ المُتَأَخِّرِينَ بِأُمُورٍ:

١. ذِكْرُ الحَدِيثِ بِسَنَدِهِ فِي الغَالِبِ.

٢. حُكْمُهُ عَلَى الحَدِيثِ فِي كَثِيرٍ مِنَ المَوَاضِعِ

٣. تَرْجِيحُ مَا يَرَى أَنَّهُ الحَقُّ.

٤. عَدَمُ الِاعْتِمَادِ عَلَى القَصَصِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ الَّتِي لَمْ تَثْبُتْ فِي كِتَابِ اللهِ وَلَا فِي صَحِيحِ سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَرُبَّمَا ذَكَرَهَا وَسَكَتَ عَلَيْهَا، وَهُوَ قَلِيلٌ.

٥. تَفْسِيرُهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى طَرِيقَةِ سَلَفِ الأُمَّةِ رحمهم الله مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَأْوِيلٍ، وَلَا تَشْبِيهٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ.

٦. اِسْتِيعَابُ الأَحَادِيثِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالآيَةِ، فَقَدِ اسْتَوْعَبَ ﷺ الأَحَادِيثَ الوَارِدَةَ فِي عَذَابِ القَبْرِ وَنَعِيمِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]. وَكَذَا اسْتَوْعَبَ أَحَادِيثَ الإِسْرَاءِ وَالمِعْرَاجِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: ١]. وَكَذَا الأَحَادِيثُ الوَارِدَةُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وَكَذَا الأَحَادِيثُ الوَارِدَةُ فِي فَضْلِ أَهْلِ البَيْتِ عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ۝٣٣﴾ [الأحزاب: ٣٣]. وَغَيْرُ هَذَا كَثِيرٌ.

حاشية الوادعية

(يُعْتَبَرُ مَرْجِعًا فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ، وَفِي عِلْمِ الحَدِيثِ، وَفِي الأَحْكَامِ، وَفِي العَقَائِدِ) هذا يدل أن «تفسير الحافظ ابن كثير» مرجع في علوم شتى غير فَنِّ التفسير.

(وَقَدْ نَقَلَ عَنْ أُصُولٍ لَيْسَتْ فِي مُتَنَاوَلِنَا) فرب حديث أو أثر لا يوجد بسنده إلا في هذا الكتاب، مثل: «تفسير ابن مردويه»، وهو في عداد الكتب المفقودة، إلا أنه خرج بعض القطع اليسيرة منه، فالحافظ ابن كثير قد يذكره بسنده، ويستطيع الباحث أن يحكم عليه بما يستحقه.

(حُكْمُهُ عَلَى الحَدِيثِ فِي كَثِيرٍ مِنَ المَوَاضِعِ) بما يستحقه حسب اجتهاده ﷺ من حيث التصحيح والتضعيف، والحكم عليه بالنكارة، والإعلال، ونحو ذلك.

(تَرْجِيحُ مَا يَرَى أَنَّهُ الحَقُّ) هذا أيضًا من مميزات الحافظ ابن كثير أنه قد يرجح، فمثلًا يذكر الأقوال ثم يناقشها، ويرد عليها، ويذكر الصواب الذي يدل عليه الدليل حسب اجتهاده ﷺ، وقد يذكر الأقوال ثم يبين ﷺ أن مؤداها واحد، أو يقول: والأقوال متقاربة، وهذا لقوة فهمه وغزارة علمه، فيُسهِّل على القارئ الطريق، ولا يحمل همًّا في الجمع بين تلك الأقوال.

(تَفْسِيرُهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى طَرِيقَةِ سَلَفِ الأُمَّةِ) هذا يفيد أن هذا التفسير على عقيدة السلف، فليس فيه تأسيس عقيدة الأشاعرة التي لا يخلو عنها كثير من كتب التفاسير. وقد سمعت في مقطع صوتي للشيخ ابن باز ﷺ ما يفيد هذا، وهذا نصه يقول: تفسير ابن كثير تفسير عظيم، تفسير سلفي، على طريقة أهل السنة والجماعة، ويمتاز بالعناية بالأحاديث، تطريقها، وعزوها إلى مخرجيها، فلا أعلم له نظيرًا، كتاب عظيم، ليس له نظير من جهة العناية بتفسير القرآن بالآيات والأحاديث، لكن يفوقه بعض التفاسير الأخرى في العناية بالمعاني والقراءات.

أما من جهة تفسير القرآن بالقرآن، والعناية بالعقيدة السلفية، والعناية بالأحاديث؛ فليس له نظير فيما أعلم، لا ابن الجوزي ولا غيره، وابن الجوزي له أغلاط في العقيدة. اهـ.

(وَغَيْرُ هَذَا كَثِيرٌ) واستفدت من والدي رحمه الله في الجواب عن سؤال: ما هي مميزات «تفسير» الحافظ ابن جرير على «تفسير ابن كثير»؟

ابن جرير يأتي بالآثار بأسانيدها، وابن كثير غالبًا لا يأتي بالأسانيد.

ولـ«تفسير ابن كثير» ميزة: أنه -أحيانًا- يحكم على الحديث، ويجمع بعض الآيات عند تفسير الآية، ويسرد الأحاديث، يكاد الباحث يعجز أن يأتي بمثلها، وربما ينقل من كتب ليست في تناولنا بالسند. اهـ.

فهذا من ميزات تفسير الحافظ ابن كثير؛ أنه يذكر جملة من الأدلة التي تتعلق بالآية من الآيات ومن الأحاديث، ما يصلح أن يكون خطبة، مع التعليق عليها بما يفتح الله سبحانه وتعالى.

المتن

قال والدي الشيخ مقبل رحمه الله:

وَالمُخْتَصَرَاتُ الَّتِي اخْتَصَرَهَا بَعْضُ النَّاسِ مِنَ التَّفْسِيرِ لِابْنِ كَثِيرٍ فَهِيَ لَا تُغْنِي عَنِ التَّفْسِيرِ، وَأَحْسَنُهَا: «عُمْدَةُ التَّفْسِيرِ» لِأَحْمَدَ شَاكِرٍ، وَلَمْ يُتِمَّهُ.

وَأَمَّا «مُخْتَصَرُ الصَّابُونِيِّ» فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا ذَكَرَ الحَدِيثَ بِدُونِ سَنَدِهِ وَيَكُونُ ضَعِيفًا؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ.

وَإِنِّي أَوَدُّ أَنْ يُوَفِّقَ اللهُ بَعْضَ أَهْلِ الحَدِيثِ لِإِكْمَالِ «مُخْتَصَرِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ» عَلَى نَمَطِهِ.

حاشية الوادعية

(وَأَحْسَنُهَا: «عُمْدَةُ التَّفْسِيرِ» لِأَحْمَدَ شَاكِرٍ) هذه إشارة إلى بعض مختصرات «تفسير الحافظ ابن كثير»، منها: وأحسنها كما يقول والدي ﷺ: «عمدة التفسير» للشيخ أحمد شاكر ﷺ، فمختصره يثنون عليه.

(وَلَمْ يُتِمَّهُ) هذا على حسب الطبعات التي نشرته سابقًا، ولكن عُثِر عليه بعد ذلك، منشورًا كاملًا للشيخ أحمد شاكر نفسِه، ﷺ.

(وَأَمَّا «مُخْتَصَرُ الصَّابُونِيِّ») من المختصرات: «مختصر الصابوني»، وقد عِيْبَ على الصابوني: أنه قام باختصار «تفسير ابن كثير» وليس أهلًا لذلك؛ فهو جاهل بعلم الحديث، ولا يستطيع أحد يقوم بالتفسير إلا وهو متضلع في علم الحديث، وإلا وقع في كوارثَ، وبنى تفسيره على غير أزمة.

وللشيخ الألباني ﷺ كلام على الصابوني في مقدمة الجزء الرابع من «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، ورد عليه برد قوي، وجهَّله في علم الحديث، ووصمه بسرقة العلم، ومما أنكر عليه أيضًا أنه عزا حديثًا من الأحاديث إلى كتاب «لسان العرب»، وهذا الكتاب من كتب اللغة، وليس من كتب الحديث، فالعزو لا يكون إليه.

وسئل والدي ﷺ عن «تفسير الصابوني»، فقال: كتب الصابوني بأجمعها لا يعتمد عليها؛ فهو صوفي متعصب للمذهب الحنفي، أيضًا لم يوفق في اختصاره، فهو لا يميز بين الحديث الصحيح والضعيف والموضوع، فربما يذكر أحاديث ضعيفة، فالمهم أن أهل العلم جزاهم الله خيرًا لمَّا انتشر كتبه-وكانت الشَّرْبَتلي يطبعها ويوزعها مجانًا-قام أهل العلم وبينوا زيغه وضلاله، وكانت السابقية في هذا للشيخ الألباني حفظه الله

تَعَالَى، ثم تتابع الآخرون وبينوا ضلاله وزيغه. [المرجع مقطع صوتي. وفي موقع صفحات الشيخ مقبل عُزِيَ إلى «الأجوبة السُّنِّيَّة على الأسئلة التَّنزانيَّة»].

والصابوني أيضًا له «مختصر ابن جرير»، ولديه «صفوة التفاسير»، وهذا عابه عليه أهل العلم، فرحم الله علماءنا يُنَوِّرُون الطريقَ لطالب العلم ولمحبي الخير، ويا لله كم يتخبَّط الذين لا يهتدون لعلماء راسخين؟ وكما قال بعض السلف-وهو: عبد الله بن وهب وذكر اختلاف الأحاديث والروايات-: لولا أني لقيت مالكًا والليث لضللت.

رواه ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (ص٢٢)، والأثر صحيح.

ومن مختصرات هذا الكتاب: «المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير» للمباركفوري.

والمختصرات تُناسب بعض الناس لاسيما المبتدئين؛ فإنهم يتيهون في المطوَّلات، ويشعرون بتشتت أذهان وعقبات. أمَّا طُلَّابُ العلم فلا تطيب أنفسهم إلا بالأصل؛ لأنَّه أكمل فائدة، وأكثر منفعة؛ فلذا لا يعجبهم حذف الأسانيد، ولا إخراج الأحاديث الضعيفة من الكتاب وغير ذلك، مع أنَّ الحافظ ابن كثير قد يُبيِّن حال الحديث؛ ولهذا سبق في كلام والدي رَحِمَهُ اللَّهُ في مميزات هذا التفسير: حُكْمُه على الحديث في كثير من المواضع.

وأوَّلُ من بصَّرنا بهذا والدي رَحِمَهُ اللَّهُ التزهيد في المختصرات، وهنا يقول والدي رَحِمَهُ اللَّهُ عن مختصرات هذا الكتاب: (والمختصرات التي اختصرها بعض الناس من التفسير لابن كثير فهي لا تغني عن التفسير) أي: لا تُغني عن الأصل.

(لِأَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ) وكذلك تحريفه لآيات الصفات، وقد أساء إلى

التفسير إساءات كثيرة. راجع «تنبيهات هامة على كتاب صفوة التفاسير» للشيخ محمد جميل زينو، وكتاب «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير» للشيخ بكر بن عبد الله. (حاشية والدي ﷺ على هذا الكتاب أثناء تدريسه).

المتن

قال والدي الشيخ مقبل ﷺ:

وَ«تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» قَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ أَهْلُ العِلْمِ، فَقَالَ الشَّوْكَانِيُّ ﷺ فِي «البَدْرِ الطَّالِعِ» فِي تَرْجَمَتِهِ: وَتَفْسِيرُهُ مِنْ أَحْسَنِ التَّفَاسِيرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحْسَنَهَا.

وَقَالَ السُّيُوطِيُّ ﷺ فِي تَرْجَمَتِهِ فِي «تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ»: وَلَمْ يُؤَلَّفْ عَلَى نَمَطِهِ مِثْلُهُ.

وَقَدْ قَارَنْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «تَفْسِيرِ ابْنِ جَرِيرٍ» فَوَجَدْتُ «تَفْسِيرَ ابْنِ جَرِيرٍ» يَمْتَازُ بِذِكْرِهِ أَسَانِيدَ الآثَارِ المَرْوِيَّةِ عَنِ السَّلَفِ، وَالحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ يَحْذِفُ أَسَانِيدَهَا فِي الغَالِبِ، وَ«تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ﷺ» يَمْتَازُ بِاسْتِيعَابِ الأَحَادِيثِ المَرْفُوعَةِ، فَجَزَاهُمَا اللهُ خَيْرًا.

حاشية الوادعية

(فَقَالَ الشَّوْكَانِيُّ ﷺ فِي «البَدْرِ الطَّالِعِ» فِي تَرْجَمَتِهِ) أي: في ترجمة الحافظ ابن كثير من «البدر الطالع» (١/١٥٣).

(وَقَالَ السُّيُوطِيُّ ﷺ فِي تَرْجَمَتِهِ فِي «تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ») قول السيوطي في «ذيل طبقات الحفاظ»(٢٣٩).

وهكذا الزرقاني أثنى على هذا الكتاب-والزرقانيُّ متأخِّرٌ بعد السيوطيِّ-يقول في «شرح المواهب اللدنية» (١/٧٧): لم يؤلف على نمطه مثله.

(وَلَمْ يُؤَلَّفْ عَلَى نَمَطِهِ) النمط يطلق على الطريق والجماعة من الناس، وفي «المصباح المنير»(٦٢٦): ثُمَّ أُطْلِقَ النَّمَطُ اصْطِلَاحًا عَلَى الصِّنْفِ وَالنَّوْعِ، فَقِيلَ: هَذَا مِنْ نَمَطِ هَذَا، أَيْ: مِنْ نَوْعِهِ.

(وَقَدْ قَارَنْتُ بَيْنَهُ) أي: وازنت بين التفسيرين، وقابلت بينهما، فوجدت بينهما فرقًا.

فمن مميزات «تفسير الحافظ ابن كثير»: استيعاب الأحاديث المرفوعة، وهذا كما تقدم في الفقرة السادسة في عبارة استيعاب الأحاديث التي تتعلق بالآية، وتفسير ابن جرير يذكر الآثار المروية عن السلف بالأسانيد هذه ميزة له، والحافظ ابن كثير يحذف أسانيدها في الغالب هذا في الآثار، فلا يُشكل ما تقدم في عبارة فقرة واحد: (ذكر الحديث بسنده في الغالب)؛ لأن الكلام في الأول على الحديث المرفوع، وهنا على الآثار المروية عن السلف غالبًا الحافظ ابن كثير يحذف أسانيدها، إذن لكل كتاب من هذين الكتابين ميزته، فلا يُغني أحدهما عن الآخر.

المتن

قال والدي الشيخ مقبل رحمه الله:

عَمَلِي فِي هَذَا التَّفْسِيرِ:

١) الحُكْمُ عَلَى الأَحَادِيثِ الَّتِي لَمْ يَحْكُمْ عَلَيْهَا الحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ وَلَيْسَتْ فِي

«الصَّحِيحَيْنِ».

٢) التَّعْقِيبُ عَلَى بَعْضِ الأَحَادِيثِ الَّتِي حَكَمَ عَلَيْهَا إِنِ اسْتَطَعْتُ.

٣) رُبَّمَا ذَكَرَ الحَدِيثَ بِدُونِ سَنَدٍ وَلَا عَزْوٍ، فَأَبْحَثُ عَمَّنْ أَخْرَجَهُ، ثُمَّ أَذْكُرُ مَا يَسْتَحِقُّ مِنَ الحُكْمِ.

٤) رُبَّمَا كَتَبَ الحَدِيثَ مِنْ حِفْظِهِ فَيَهِمُ فِي العَزْوِ، فَأُنَبِّهُ عَلَى ذَلِكَ.

٥) التَّنْبِيهُ عَلَى بَعْضِ القَصَصِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ، وَبَعْضُهَا أَتْرُكُهُ؛ لِأَنِّي قَدْ نَبَّهْتُ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّهُ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى القَصَصِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الكُتُبَ القَدِيمَةَ قَدْ وَقَعَ فِيهَا التَّحْرِيفُ وَالتَّبْدِيلُ، فَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِهَا إِجْمَالًا، وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فَنَتَوَقَّفُ إِلَّا مَا وَرَدَ تَفْصِيلُهُ فِي شَرْعِنَا، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو الَّذِي فِي «الصَّحِيحِ»: «وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ»، يُحْمَلُ عَلَى هَذَا، أَيْ مَا عُلِمَ مِنْ شَرْعِنَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى البُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ».

هَذَا، وَقَدْ تَكَرَّرَ بَعْضُ الأَسَانِيدِ الَّتِي لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا؛ فَأَكْتَفِي بِالتَّنْبِيهِ عَلَى أَوَّلِ مَرَّةٍ، وَذَلِكَ مِثْلُ: مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ، فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ مَجْهُولٌ، وَكَذَا تَفْسِيرُ السُّدِّيِّ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِي الحَدِيثِ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ فَإِنَّ الإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ قَدْ تَكَلَّمَ فِي تَفْسِيرِهِ.

وَقَدْ اسْتَفَدْتُ مِنْ تَحْقِيقِ العَلَّامَةِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ «بِتَفْسِيرِ ابْنِ جَرِيرٍ» غَيْرَ مُقَلِّدٍ لَهُ، كَمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ بِالمُقَارَنَةِ.

وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي خَالِصًا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، وَأَنْ يُيَسِّرَ لِي هَذَا العَمَلَ المُبَارَكَ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهِ الإِسْلَامَ وَالمُسْلِمِينَ.

آمِينَ.

مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الوَادِعِيُّ

حاشية الوادعية

(وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فَنَتَوَقَّفُ إِلَّا مَا وَرَدَ تَفْصِيلُهُ فِي شَرْعِنَا) هذا هو الخلاصة فيما يتعلق بالقصص الإسرائيلية: أن الكتب السابقة قد دخلها التحريف والتبديل، فما جاء منها مفصلًا في شرعنا يُقبل، وما لم يرد فيه شيء فنتوقف فيه، ونؤمن بما جاء في الكتب السابقة على وجه الإجمال، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ١٣٦﴾ [النساء:١٣٦].

«وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ» أخرجه البخاري (٣٤٦١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بن العاص رضي الله عنهما.

«لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ» رواه البخاري (٤٤٨٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(هَذَا، وَقَدْ تَكَرَّرَ) (هذا) يؤتى به عند التوقف عن شيء والانتقال إلى غيره، وكما في سورة ص بعد أن ذكر الله سبحانه وتعالى المتقين قال: ﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ۝٥٥ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ۝٥٦ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ۝٥٧ وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ ۝٥٨﴾ [ص: ٥٥-٥٨].

قال أبو البقاء العكبري في «التبيان في إعراب القرآن» (٢/ ١١٠٤): قَوْلُهُ تَعَالَى: {هَذَا} أَيِ: الْأَمْرُ هَذَا. ثُمَّ اسْتَأْنَفَ فَقَالَ: ﴿وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ﴾.

(وَقَدْ تَكَرَّرَ بَعْضُ الأَسَانِيدِ الَّتِي لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا...وَذَلِكَ) أي: من الأسانيد المتكررة في هذا الكتاب التي لا يعتمد عليها، وهذه فائدة قيمة، مقدَّمًا قبل الدخول في صلب الكتاب؛ فإنه يمر محمد بن إسحاق عن محمد بن أبي محمد، وهو مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مُحَمَّدٍ، مَوْلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ شيخ ابن إسحاق مجهول. ينظر «الضعفاء» ترجمة (١٦٩٣) للعقيلي.

(وَكَذَا تَفْسِيرُ السُّدِّيِّ ...فَإِنَّ الإِمَامَ أَحْمَدَ رحمه الله قَدْ تَكَلَّمَ فِي تَفْسِيرِهِ) فقال رحمه الله: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكوفي صاحب التفسير، قال: هو حسن الحديث وحديثه مقارب إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به أسباط عنه، فجعل يستعظمه ويقول: من أين قد جعل له أسانيد، ما أدري ما ذاك؟ اهـ ملحق «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٥٩).

(حاشية والدي رحمه الله على هذا الكتاب أثناء تدريسه).

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: وحُكي عن أحمد أنه قال: إنه-أي: السدي- ليحسن الحديث إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به قد جعل له إسنادًا واستكلفه. اهـ.

وللسدي عدة روايات في التفسير:

الأولى: السدي عن أبي مالك عن ابن عباس.

الثاني: عن أبي صالح عن ابن عباس.

الثالث: عن مرة الهمداني عن ابن مسعود.

الرابع: عن أصحاب النبي ﷺ.

قال الحافظ في «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٢١٢): وخلَّط روايات الجميع؛ فلم تتميز رواية الثقة من الضعيف، ولم يلق السدي من الصحابة إلا أنس بن مالك.

وقال والدي رحمه الله في تحقيق «المستدرك» (٢/ ٦٦١): الظاهر أنه لا يعتمد عليه في التفسير إذا أتى بذلك الإسناد المركب، ويعتمد عليه في الحديث، والله أعلم. اهـ.

والسدي هذا هو السدي الكبير؛ لأن في التفسير سُدِّيَيْنِ: السدي الكبير إسماعيل بن عبد الرحمن، والسدي الصغير محمد بن مروان متَّهَمٌ بالكذب، ذكره الحافظ في «التقريب»، ورمز له بتمييز.

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٦٥) آخر ترجمة إسماعيل السدي: أما السدي الصغير، فهو: محمد بن مروان الكوفي، أحد المتروكين، كان في زمن وكيع.

(وَقَدْ اسْتَفَدْتُ مِنْ تَحْقِيقِ العَلَّامَةِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ) هذا شأن الناصحين المخلصين الاعتراف بالفضل لأهله، وهذا من الشكر الذي قال عنه النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ

وَسَلَّمَ: «لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ» رواه أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٨١١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو في «الصحيح المسند» (١٣٣٠) لوالدي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(فِيمَا يَتَعَلَّقُ «بِتَفْسِيرِ ابْنِ جَرِيرٍ» غَيْرَ مُقَلِّدٍ لَهُ) يعني: استفاد من تحقيق العلامة أحمد شاكر، لكن من غير تقليد للشيخ أحمد، ومعلوم عن والدي رَحِمَهُ اللَّهُ بغضه الشديد للتقليد وتحذيره منه، حتى إنه لا يجيز للعامي أن يقلد؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقول: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف: ٣].

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ البرهان أنه لم يقلد هٰهنا فقال: (كما يُعلم ذلك بالمقارنة)، أي: الذي يقارن بين جهد الوالد وجهد أحمد شاكر يتبين له أن والدي سلك طريق التحقيق، لا التقليد.

نكون انتهينا من مقدمة والدي رَحِمَهُ اللَّهُ لتحقيق «تفسير ابن كثير»، واشتملت على فوائد جمَّة، نسأل الله أن ينفعنا بذلك، وأن يوفقنا لكل خير.